

أدوات التحليل المالي

يدرس هذا المبحث التوازن المالي في المؤسسة الإقتصادية، و الذي يمكن إعتبره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي يسعى و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من اجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة إستقلاليتها تحت تأثير اللجوء إلى الإقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

من أحد المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد و عرض القوائم وفقا لمعايير محاسبية دولية، و تتمثل القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الإتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

أولا: الميزانية المحاسبية وعناصرها:

(1) **تعريف الميزانية المحاسبية:** تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها و مدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات و حقوق المؤسسة من جهة ومطالبها و إلتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس جميع ثروة المؤسسة و الإقصاد عنها في وقت معين عادة ما يمثل السنة (12 شهر).¹

(2) **عناصر الميزانية المحاسبية:** تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم و تبز في صورة منفصلة على الأقل الفصول التالية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

1-2 **الأصول:** التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الإهلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول ضريبية، الزبائن و المدنين الآخرين، و الأصول الأخرى المماثلة، كذلك خزينة الأموال الإيجابية و معدلات الخزينة الإيجابية، و شكلها كما هو موضح في الملحق رقم (01)².

2-2 **الخصوم:** تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تميز رأس المال الصادر و الإحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى،

الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون و الدائنون الآخرون، خصوم الضريبية، المردودات للأعباء و الخصوم المماثلة، و في الأخير خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية¹ ، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (02).²

ثانيا: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

(1) الميزانية المالية المختصرة: تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة، إستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:³

1-1:عناصر الأصول: تصنف على درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة و ختاماً بالأصعب تحويلاً إلى سيولة.

1-2:عناصر الخصوم: تصنف تبعاً لدرجة إستحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون مدة الإستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

جدول رقم (01) : الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة:	الاموال الدائمة:
- الإستثمارات المعنوية و المادية و المالية.	- الأموال الخاصة
- عناصر الاصول الثابتة لأكثر من سنة.	- الديون المتوسطة و طويلة الأجل
	- الإستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة:	القروض قصيرة الأجل:
- المخزونات	حسابات المورد وملحقاته
- حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء).	الإعتمادات البنكية الجارية.
- المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة).	

ثالثا: جدول حسابات النتائج و أنواعه:

1) تعريف جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل و تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.¹

2) أنواعه:

1-2 جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مخصصات الإهلاك، مشتريات البضائع....)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال²، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (03)³.

2-2 جدول حسابات حسب الوظيفة: ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، و أسعار التكلفة و الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية⁴، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (04)⁵.

رابعا: جدول تدفقات الخزينة و مكوناته وأهم مؤشراتته:

1) تعريف جدول تدفقات الخزينة: هو جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة و الخارجة من و إلى الخزينة الناتجة من نشاط المؤسسة الإستغلال الجدول وحركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عدد معين من السنوات متتالية، فإذا كان جدول التمويل بين تغيرات هيكل التمويل خلال السنة فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح أسباب هذه التغيرات، وشكلها كما هو موضح في الملحق رقم (06/05)⁶.

إن عملية التحليل من خلال الخزينة تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمكن المسير من معرفة:

- تحليل جيد لسيولة المؤسسة و بالتالي قدرة المؤسسة الإئتمانية.
- الفهم الجيد بالمعلومات الخاصة بالمقبوضات و المدفوعات.
- تسهيل عملية التخطيط المالي و إعداد جدول التمويل و ذلك من خلال معرفة مختلف التدفقات.
- تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة: التفريق بين التدفقات على شكل وظائف المعرف الجيدة لسياسة عمل كل وظيفة (الإستثمار)¹.

(2) **مكونات جدول تدفقات الخزينة:** يقدم جدول تدفقات الخزينة إيرادات و مصارف المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

- تدفقات التي تولدها أنشطة الإستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الانشطة المرتبطة بالإستثمار و التمويل).
- تدفقات الخزينة المرتبطة بالإستثمار أو التي تولدها أنشطة الإستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل إقتناء إستثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن اصل طويل الأجل)².
- تدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)³.

(3) **أهم المؤشرات المشتقة تدفقات الخزينة لتقييم جودة أرباح المؤسسة:**

- **مؤشر النقدية التشغيلية:** تبين هذه النسب مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الإعتبار عند إشتقاقها العوائد و الضرائب. و تحسب وفق العلاقة التالية:

●
$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية} / \text{صافي الدخل}$$

(4) **نسب السيولة المشتقة من جدول تدفقات الخزينة:**

- 1-4 **نسب تغطية النقدية:** وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالإلتزامات الإستثمارية و الشمولية و تحسب وفق العلاقة :

- نسب التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية

4-2 نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تبين هذه النسبة مقدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل و تحسب وفق العلاقة:

- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الإحتياجات النقدية الأساسية

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، الإعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

أولاً: رأس المال العامل: FR

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة و إيجاد اليسر المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به وهذا ناتج عن دوران قيم الإستغلال.

1) تعريف رأس المال العامل: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي و هو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير،¹ ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك: من أعلى الميزانية:

- رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة.

من أسفل الميزانية:

- رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

ورأس المال العامل أصناف:

- رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة و يحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

- رأس المال العامل الإجمالي: و يضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الإستغلالية للمؤسسة، و تتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة وحدة أو أقل من سنة و تحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

- رأس المال العامل الأجنبي: و هو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة و يحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

- قاعدة التوازن المالي:

من منظور أعلى الميزانية:

$FR > 0$: موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة إستطاعت المؤسسة تمويل جميع إستثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة و حققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

$FR < 0$: سالبة أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

$FR = 0$: معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة و هي حالة نادرة الحدوث و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة.

- من منظور أسفل الميزانية:

$FR > 0$: موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، و يبقى فائض مالي يمثل هامش أمان.

$FR < 0$: سالب أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

$FR = 0$: معدومة أي أن الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل و هي حالة نادرة الحدوث.

2) إحتياجات رأس المال العامل الدائم BFR :

1-2 تعريفه : إحتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الإحتياجات الدورية المهمة و الموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونها و مديونها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كانت هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، و تتغير إحتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة.¹

إحتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية).

2-2 حالات إحتياجات رأس المال العامل:

- $BFR > 0$: موجب أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الإحتياجات الفقيرة المدى بالإعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.
- $BFR < 0$: سالب أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، إذ ليس لديها إحتياجات للتمويل لأن لخصوم الدورية فائضة عن إحتياجات التمويل، وهذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية و تمويل إحتياجات الدورة.
- $BFR = 0$: معدوم، أي إستخدامات دورة الإستغلال مساوية لمواردها، إذ ليس لديها إحتياجات الإستغلال للتمويل لأن لخصوم الدورية (د.ق.أ) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

3) الخزينة الصافية TN :

1-3- تعريفها: الخزينة الصافية هي مجموع الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة،¹ وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي:

$$\checkmark \text{ TN} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو عن طريق الفرق بين FR و BFR

$$\checkmark \text{ BFR} - \text{FR} = \text{TN}$$

- $\text{TN} > 0$ موجبة هذا يدل على ان رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة و هناك فائض يذهب إلى الخزينة.
- $\text{TN} < 0$ سالبة هذا يدل على أن إحتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الإستغلالية.
- $\text{TN} = 0$ معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لإحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى.

المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها:²

- علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة.
- و تكون عمایة الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه:
- لا يكون للنسب أي معنى إذ لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه.
 - يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود إنحرافات كبيرة في القيمة النموجية لها.

- يمكن حساب عدد كبير جدا من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليس جميعا ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.

أنواع النسب المالية:

(1) **نسب السيولة:** تشير السيولة الى مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد إستحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية و تستخدم هذه الأخيرة في سداد إلتزاماتها.

نسبة السيولة العامة: تعتبر هذه النسبة مقارنة بين الأصول المتداولة مع الخصوم قصيرة الأجل و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

(2) **نسبة السيولة السريعة:** تقوم هذه النسبة على إستبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة و سرعة إلى التحول إلى نقدية، و تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد، و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزونات)}}{\text{د.ق.أ.}}$$

(3) **نسبة السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، لوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتنا أو تحصيل مدينتها و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\checkmark \text{ نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

(4) **نسب النشاط:** تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها و إدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي:²

$$\checkmark \text{ معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\checkmark \text{ معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

✓ معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

✓ متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران الحسابات المدينة

✓ متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

(5) نسب التمويل: تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم هذه النسب مايلي:¹

5-1: نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال و هي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

✓ نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

5-2: نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة و بالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان و تحسب بالعلاقة التالية:

✓ نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

5-3: نسبة الإستقلالية المالية: تعبر من مدى إستقلالية المؤسسة ماليا و مدى إعتماها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

✓ نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

5-4: نسبة قابية السداد: تقييم هذه النسبة درجة تغطية أصول المؤسسة بالأموال الخارجية، كما تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض، و تحسب بالعلاقة التالية:²

(6) نسب المردودية: تعرف على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

6-1: **المردودية المالية RCP**: تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كهفة العناصر و الحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.¹
و يمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

✓ **المردودية المالية RCP**: نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

6-2: **المردودية الإقتصادية RE**: و التالي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو إهلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة.²

6-3: **نسبة المردودية الإقتصادية RE**: نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول.

الرافعة المالية: يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الإشكالية على مردودية الأموال الخاصة، منه يمكن أن تكون الإستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي.³

وتحسب بالعلاقة التالية:

✓ **نسبة الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية**

نسب مردودية النشاط: تمثل العائد الناتج عن عملية الإستغلال، فالعبارة ليست بضخامة رقم الأعمال من نتيجة و تحسب و فق مايلي:⁴

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال

فهي تهتم بمقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفه مبيعاتها عالية.

النسب الهيكلية: و هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة و الموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، و تعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة و تشمل على مايلي:¹

نسب هيكلية الأصول الأصول:

نسبة هيكلية الأصول الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

نسب هيكلية الخصوم:

نسبة هيكلية الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

نقاط الضعف في النسب المالية:

- النسب المالية تعبر عن العلاقات بين ظواهر في حالة سكون، أي يقوم إقفال قوائم المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنتين.
- بعض النسب تعالج في شكل إجماليات، وغالبا ما تكون مضللة، لأن هذه الإجماليات تختلف في نوعيتها وتاريخ إستحقاقها، كنسبة التداول مثلا: فالبسط والمقام إجماليات للأصول المتداولة و الخصوم المتداولة.
- تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من البنود الميزانية، على نتيجة التحليل فما قد يعتبر أصلا متداولا، يعتبر البعض الآخر أصلا شبه ثابت، و بالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية واحدة.
- المعالجة المحاسبية لأي بند يؤثر على الأرباح و الخسائر، من الممكن أن تغير النتائج كما يحدث في تغيير معدلات الإهلاك أو تقويم المخزون وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح.

- لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا قورنت بنسب معيارية، حيث تساعد هذه الأخيرة في تقييم مركز الشركة.
- يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، لكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الإقتصادي الرشيد.
- تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود و التحليل على أساس هذا الفرض مضللا، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود.
- يتم إعداد الميزانية في وقت تكون فيه أعمال الشركة عن أقل مستوى لها و بذلك يبدو رصيد النقدية أكبر نسبيا من أرصدة باقي الأصول المتداولة، مما يظهر الشركة في حالة سيولة أكبر منها في الأحوال العادية من خلال العام، ومن ناحية أخرى قد يكون هناك إتفاق مع أحد البنوك بالسماح بالسحب و على المكشوف على حساب الشركة الجاري في حدود مبلغ معين، و يعني ان هذا السحب يضاف إلى الرصيد النقدي الحالي ومن الصعب الحصول على مثل هذا البيان من الميزانية المنشورة وبالتالي يجب إستبعاد مثل هذه الإضافات قبل التحليل.